A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 3 من جدول الأعمال **CX/EXEC 22/83/3**

سبتمبر/أيلول 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

14–18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية للدستور الغذائي عن تطبيق بيانات المبادئ بشأن دور العلم – تقرير

ناقشت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) باستفاضة، في دورتها الثانية والثمانين، تقرير رئيس اللجنة الفرعية (انظر الوثيقة CX/EXEC 22/82/3)، واتفقت على إعادة إنشاء اللجنة الفرعية، على أن تكون اختصاصاتها على النحو التالي:

- وضع توجيهات عملية لدعم تفعيل بيانات بالمبادئ، بما في ذلك استخدام مسودة دليل القرارات/الرسم التخطيطي المنبثقة عن المناقشات التي جرت خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية.
- واستئناف العمل مباشرة بعد الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية، وتقديم توجيهات عملية مقترحة، وعند الاقتضاء، تنقيحات لمسودة الرسم التخطيطي، قبل انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية بشهرين.
- وستعمل اللجنة الفرعية باللغة الإنكليزية فقط، باستخدام منصة المنتدى الإلكتروني للدستور الغذائي، وسيترأسها نائب الرئيس، السيد Raj Rajasekar، وستكون مفتوحة أمام جميع أعضاء اللجنة التنفيذية.

هيكل مسودة التوجيهات المنقحة الخاصة بالرؤساء

1- لقد تمت صياغة مسودة التوجيهات المنقحة (الملحق الأول) مع الأخذ في الاعتبار المناقشات التي دارت خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية والتعقيبات اللاحقة لأعضاء اللجنة الفرعية في الاجتماع الافتراضي الذي عقد يوم 10 أغسطس/آب 2022 وكذلك التعليقات الخطية المكتوبة المنشورة على منصة المنتدى الإلكتروني للدستور الغذائي على حدّ سواء.

2- وتتألف مسودة التوجيهات المنقحة مما يلي:

(أ) قسم تمهيدي يصف الغرض من التوجيهات ويتضمن قائمة بنصوص الدستور الغذائي الرئيسية التي تم النظر فيها.

(ب) وقسم يصف نطاق وثيقة التوجيهات، بما في ذلك بعض التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية الواردة في بيانات بالمبادئ، مثل "*العوامل المشروعة الأخرى*" و"*اعتبارات أخرى*" و"عدم *القبول*" لتسهيل تفعيل بيانات بالمبادئ وتطبيقها عمليًا.

(ج) وقسم يصف تسلسل الاعتبارات التي تطبقها لجنة من اللجان أو الهيئة عندما تكون أمام اقتراح للمضي قدمًا بمواصفة أو نص ذي صلة أو اعتماده(ا). ويتضمن ذلك وصفًا للسيناريوهات المحتملة التي قد تواجهها الهيئة/الجهاز الفرعي خلال هذه المرحلة والخيارات المتاحة للرؤساء في مختلف المواقف.

(د) وقسم يحدّد خيارين محتملين اثنين لتسجيل المواقف الوطنية أو عناصر أخرى عند الاستشهاد بالبيان الرابع.

(هـ) وخيارات للرؤساء عندما لا يتم الاستشهاد بالبيان الرابع.

القضايا التي يتعين مواصلة النظر فيها

3- لقد تمكنت اللجنة الفرعية من إحراز تقدم جوهري، وتتضمن مسودة التوجيهات المنقحة العديد من التنقيحات المقترحة. ومع ذلك، تتضمن المسودة المنقحة بعض النصوص بين أقواس معقوفة لتواصل اللجنة التنفيذية النظر فيها.

4- وتشمل القضايا الرئيسية التي يتعين أن تواصل اللجنة التنفيذية النظر فيها ما يلي:

(أ) **التمييز بين التحفظات وعدم القبول**: توفير المزيد من التوضيح والفهم المشترك للتمييز بين التحفظات وعدم القبول في سياق البيان الرابع؛

(ب) و**تسجيل عدم قبول عضو**: استمرار الاختلافات في التفضيلات الخاصة بكيفية إعادة ترميز عدم القبول، مع إشارة خاصة إلى استخدام الحواشي في المواصفات؛

(ج) و**إدراج خيارات بديلة في حالة عدم وجود توافق في الآراء للنهوض** بالأساس المنطقي للمواصفة وأساس إدراج الإشارة إلى الخيار المحتمل لوقف العمل.

التوصية

5- إن اللجنة التنفيذية مدعوة إلى النظر في التوجيهات والرسم التخطيطي المرفقين بهذه الوثيقة ومناقشة الخطوات التالية.

الملحق الأول

توجيهات لرؤساء وأعضاء هيئة الدستور الغذائي بشأن تطبيق *بيانات بالمبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار* لدى وضعها لمواصفات الأغذية [واتخاذ قرار بشأنها]

مقدمة واعتبارات عامة

1- تهدف هذه التوجيهات إلى دعم رؤساء هيئة الدستور الغذائي (الهيئة والأجهزة الفرعية التابعة لها) وأعضائها في تسوية المواقف التي لا تظهر مرارًا وتكرارًا أثناء عملية المضي قدمًا بالمواصفات أو اعتمادها عندما يتفق الأعضاء على المسائل العلمية والمستوى الضروري لحماية الصحة العامة ولكن تختلف وجهات نظرهم حول الاعتبارات الأخرى. في مثل هذه الحالات الخاصة، يمكن تطبيق *بيانات بالمبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار*. ويوفر الرسم التخطيطي الذي يكمّل هذا التوجيهات دليلًا مرئيًا لاتخاذ القرارات، يسهل تطبيق بيانات بالمبادئ.

2- وتأخذ هذا التوجيهات في الاعتبار ما يلي:

(1) مبادئ تحليل المخاطر الواجب تطبيقها في إطار الدستور الغذائي؛

(2) وبيانات بالمبادئ، بما في ذلك معايير للنظر في العوامل الأخرى المشار إليها في بيان المبادئ الثاني؛

(3) والخطوط التوجيهية لإدارة اجتماعات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام الحكومية الدولية المخصصة؛

(4) *والتدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق.*

3- وتتوافق هذه التوجيهات مع القيم الأساسية للدستور الغذائي، وهي الشمولية والتعاون وبناء توافق في الآراء والشفافية.

النطاق

4- يمكن للأعضاء، أثناء مناقشات إدارة المخاطر في أي مرحلة من مراحل عملية وضع المواصفات، إثارة مسألة ما إذا كان يجوز قبول/تفسير "الاعتبارات الأخرى" على أنها "عوامل مشروعة أخرى" في سياق الدستور الغذائي. ويُمكِّن البيان الثاني من النظر، عند الاقتضاء، في العوامل المشروعة الأخرى التي تقع ضمن نطاق الدستور الغذائي واختصاصاته والمقبولة أيضًا على أساس عالمي (أو على أساس إقليمي في حالة المواصفات الإقليمية).

5- وأثناء وضع المواصفات، لا يمكن اعتبار الاعتبارات التي تقع خارج نطاق الدستور الغذائي واختصاصاته، و/أو غير المقبولة على أساس عالمي، على أنها عوامل مشروعة أخرى. ويمكن للأعضاء الذين تسترشد مواقفهم بتلك الاعتبارات الأخرى استخدام البيان الرابع في مثل هذه الحالات. وتركز هذه التوجيهات، بما في ذلك الرسم التخطيطي، على المضي قدمًا في المواصفات أو اعتمادها عند الخطوة 5 أو الخطوة 8 أو الخطوة 8/5. وهي تستبعد النظر في القضايا ذات الصلة بالاستعراض التقييمي لمقترحات العمل الجديدة.

6- وفي حال عدم وجود أي تعريفات رسمية لمصطلحات محددة (مثل "عوامل مشروعة أخرى"، "اعتبارات أخرى"، "عدم القبول") مستخدمة في بيانات بالمبادئ، تقترح هذه الوثيقة ما يلي لدعم فهم الجميع لهذه المصطلحات وتسهيل تنفيذ بيانات بالمبادئ وتطبيقها عمليًا:

"**العوامل المشروعة الأخرى**": العوامل التي تقع ضمن نطاق الدستور الغذائي واختصاصاته والمقبولة على أساس عالمي. وينبغي عدم خلطها مع "الاهتمامات المشروعة" المذكورة في المعايير المعتمدة ربما من الحكومات عند وضع تشريعاتها الوطنية التي لا تنطبق بوجه عامّ أو غير مجدية في جميع أنحاء العالم. ويشكل النظر في العوامل المشروعة الأخرى جزءًا من عملية إدارة المخاطر ولا يؤثر على الأساس العلمي لتحليل المخاطر، أي تقييم المخاطر.

"**الاعتبارات الأخرى**": قد تشير إلى أي عوامل أخرى سواء كانت تتماشى مع ولاية الدستور الغذائي أم لا، وسواء كانت مقبولة كعوامل أخرى تتماشى مع البيان الثاني والمعايير أم لا؛

"**عدم القبول**": يشير إلى اختيار العضو عدم استخدام المواصفات/نص الدستور الغذائي على المستوى الوطني. ويجوز للعضو أن يختار الإفصاح عن نيته عدم قبول نص عن طريق تسجيل تحفظ في تقرير الاجتماع الذي اعتُمد خلاله النص. ولا يتعلق المصطلح بإجراءات القبول الملغاة في الدستور الغذائي.

النظر في نصوص الدستور الغذائي لاعتمادها المحتمل عند الخطوة 5 أو الخطوة 8 أو الخطوة 8/5

المرحلة 1: اعتبارات تقييم المخاطر

7- يعتبر العلم وتقييم المخاطر القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع مواصفات الدستور الغذائي. فعندما تُعرض مواصفات للمضي قدمًا بها أو اعتمادها عند الخطوة 5 أو الخطوة 8 أو الخطوة 8/5 ويثير عضو (أعضاء) شواغل بشأن المضي قدمًا في العملية، يتعين على الرؤساء السعي إلى تأكيد ما إذا كان هناك توافق في الآراء حول تقييم المخاطر ذي الصلة والمشورة العلمية ذات الصلة، وهو ما تقدمه بشكل عام أجهزة الخبراء أو مشاورات الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية.

8- وفي حال عدم وجود توافق في الآراء بشأن العلم وتقييم المخاطر، يمكن طلب مشورة علمية إضافية من جهاز الخبراء المعني باستخدام أي عمليات وضعتها اللجنة لحلّ المسائل العلمية (على سبيل المثال، استمارات الشواغل[1]). وإذا لم تكن المشورة العلمية الإضافية من جهاز الخبراء المعني وشيكة/ممكنة (على سبيل المثال بسبب نقص البيانات)، يجوز للأعضاء، الذين لديهم شواغل تمنعهم من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن العلم وتقييم المخاطر، تسجيل تحفّظ على بعض أو كل أجزاء النص المقترح.

المرحلة 2: اعتبارات إدارة المخاطر

9- عندما يقرر الرئيس أن هناك توافقًا في الآراء على تقييم المخاطر بما في ذلك المستوى الضروري لحماية الصحة العامة، أو إذا لم تكن هناك قضايا محددة تحتاج مزيدًا من المشورة بشأن تقييم المخاطر، ينبغي على الرئيس أن يسعى إلى تحديد ما إذا كان هناك توافق في الآراء لصالح المضي قدمًا بالمواصفة في عملية الخطوات.

[1] تُستخدم حاليًا داخل اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

السيناريو ألف: توافق في الآراء حول المضي قدمًا بالمواصفات

10- إذا لم يثر الأعضاء، في هذه المرحلة، أي شواغل أو اعتراضات، يتعين على الرئيس أن يقرر أن هناك توافقًا في الآراء حول المضي قدمًا بالمواصفة في عملية الخطوات.

السيناريو باء: المضي قدمًا بالمواصفات مع إبداء تحفظات

11- إذا كان لدى عضو أو أكثر من الأعضاء شواغل تمنعهم من الانضمام إلى توافق الآراء لصالح المضي قدمًا بالمواصفة في عملية الخطوات، يجوز لهم إبداء تحفّظ على بعض أو كل أجزاء النص المقترح. وتُسجل التحفّظات في تقرير الدورة. ويتعين على الرئيس أن يقرر أن هناك توافقًا في الآراء للمضي قدمًا بالمواصفة في عملية الخطوات مع إبداء أعضاء تحفّظات كما هو مسجّل في تقرير الدورة.

السيناريو جيم: المضي قدمًا بالمواصفات ووضع العوامل الأخرى في الاعتبار

12- إذا استمر عضو أو أكثر من الأعضاء في الإعراب عن شواغل أو اعتراضات، يروا أنه لم يتم تناولها بشكل كافٍ بإبدائهم لتحفّظ، ينبغي على الرئيس دعوة العضو أو الأعضاء الذين لديهم شواغل أو اعتراضات إلى تحديد مواقفهم وتحديد الاعتبارات الأخرى التي تدعم شواغلهم أو اعتراضاتهم.

السيناريو جيم (1): توافق في الآراء حول العوامل الأخرى بناءً على معايير بيانات بالمبادئ والدستور الغذائي لوضع العوامل الأخرى في الاعتبار

13- يتعين على الرئيس بعد ذلك أن يقرر ما إذا كانت الاعتبارات الأخرى التي حددها العضو (الأعضاء) ذات صلة بحماية صحة المستهلكين و/أو الترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وما إذا كان من الممكن قبولها على أساس عالمي، مع الأخذ في الحساب "*معايير وضع العوامل الأخرى في الاعتبار، المشار إليها في البيان الثاني من بيانات بالمبادئ*" والفقرة 35 من "*مبادئ العمل لتحليل المخاطر للتطبيق في إطار الدستور الغذائي*".

14- وإذا قرر الرئيس، بناءً على مداولات اللجنة، أن الاعتبارات الأخرى ذات صلة بحماية صحة المستهلكين و/أو الترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وأنه يمكن قبولها على أساس عالمي، ينبغي للرئيس أن يخلص إلى أن هذه الاعتبارات هي "عوامل مشروعة أخرى" بالمعنى المقصود في البيان الثاني من بيانات بالمبادئ. ويمكن وضع هذه العوامل في الاعتبار عند مواصلة بلورة المواصفة وتحديد خيارات إدارة المخاطر. ويتعين على الرئيس التأكد من وجود سجل واضح يحدد توقيت وكيفية استخدام "العوامل المشروعة الأخرى".

15- وعند اكتمال عملية وضع المواصفة وتحديد خيارات إدارة المخاطر، يتعين على الرئيس السعي إلى تحديد ما إذا كان هناك توافق في الآراء لصالح المضي قدمًا بالمواصفة في عملية الخطوات.

السيناريو جيم (2): عوامل أخرى لا تنطبق في الدستور الغذائي مع الأخذ في الاعتبار بيانات بالمبادئ ومعايير وضع العوامل الأخرى في الاعتبار وخيار عدم القبول بما يتماشى مع البيان الرابع من بيانات المبادئ

16- إذا قرر الرئيس، من ناحية أخرى، أن الاعتبارات الأخرى التي حددها العضو المعني (الأعضاء المعنيون) ليست ذات صلة بحماية صحة المستهلكين ولا بالترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية، و/أو أنه لا يمكن قبولها على أساس عالمي، فإنه ينبغي للرئيس أن يتخذ قراره بناءً على ذلك. ويجوز للرئيس بعد ذلك دعوة العضو المعني (الأعضاء المعنيين) إلى النظر في خيار استخدام البيان الرابع من بيانات بالمبادئ وعدم قبول المواصفة ذات الصلة دون أن يمنع بالضرورة اتخاذ الدستور الغذائي لقرار.

17- وإن قرار عدم قبول مواصفة هو بالكامل من صلاحيات العضو الذي يعارض (الأعضاء الذين يعارضون) مواصفة على أساس اعتبارات أخرى لا تندرج ضمن نطاق البيان الثاني من بيانات بالمبادئ. وإذا قرر هذا العضو (هؤلاء الأعضاء) عدم القبول، يجب على الرئيس أن يقرر ضرورة المضي قدمًا بالمواصفة ذات الصلة في عملية الخطوات، مع الإقرار بموقف هذا العضو الذي يمتنع (هؤلاء الأعضاء الذين يمتنعون) عن القبول.

خيارات للإقرار باستخدام البيان الرابع من بيانات المبادئ

18- في حال استخدام عضو واحد أو أكثر من الأعضاء للبيان الرابع من بيانات بالمبادئ وعدم قبول المواصفة ذات الصلة مع عدم منع المضي قدمًا بها، تسمح الإجراءات القائمة بتسجيل استخدام البيان الرابع [بأكثر من طريقة واحدة].

الخيار 1– التسجيل في تقرير الاجتماع

19- يجوز للعضو (الأعضاء) طلب تسجيل موقفه (مواقفهم) في تقرير الاجتماع.

[الخيار 2 – استخدام الحواشي في المواصفة

20- يجوز للهيئة أو الأجهزة الفرعية أن تقرر إمكانية إدراج حاشية في المواصفة ذات الصلة، إذا كان ذلك مناسبًا وفي صالح إضفاء مزيد من الشفافية في ما يتعلق بتطبيق البيان الرابع. وحيثما يُقترح هذا الخيار وتتم الموافقة عليه، ينبغي أن يتماشى محتوى الحاشية وموضعها مع اتفاقيات الدستور الغذائي وممارساته المتعلقة باستخدام الحواشي في نصوص الدستور الغذائي.]

الخيارات المتاحة أمام الرؤساء في المواقف التي يستشهد فيها الأعضاء المعارضين بالبيان الرابع من بيانات بالمبادئ

اقتراح المضي قدمًا بالمواصفة

21- عندما يتضح للرئيس أن عضوًا واحدًا أو أكثر من الأعضاء يعارضون المضي قدمًا بمواصفة ما على أساس اعتبارات أخرى تقع خارج نطاق البيان الثاني من بيانات بالمبادئ، ويختار هؤلاء الأعضاء عدم تطبيق أحكام البيان الرابع من تلك المبادئ، يجوز للرئيس أن يقرر أنه تم النظر في جميع القضايا التي تندرج ضمن اختصاص الدستور الغذائي ويمكنه أن يقترح على الهيئة المضي قدمًا بالمواصفة المعنية/اعتمادها.

22- وإذا كان هذا الاقتراح مدعومًا من اللجنة/الهيئة، فيمكن المضي قدمًا بالمواصفة بما يتماشى مع قواعد الهيئة وإجراءاتها الخاصة بالمضي قدمًا بالمواصفات. وإذا أدى ذلك إلى المضي قدمًا بالمواصفة المعنية/اعتمادها، تختتم المداولات بشأنها.

[خيارات أخرى في الحالات التي تكون فيها هيئة الدستور الغذائي غير قادرة على المضي قدمًا بمواصفة/اعتمادها بما يتماشى مع بيانات بالمبادئ ومعايير وضع العوامل الأخرى في الاعتبار

23- في حال تعذر على هيئة الدستور الغذائي (أو أجهزتها الفرعية)، على الرغم من كل الجهود المبذولة، المضي قدمًا بمواصفة/اعتمادها، يجوز للرئيس اقتراح خيارات أخرى مع مراعاة أحكام دليل الإجراءات بما في ذلك *التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء*. وقد تحدث مثل هذه المواقف، على سبيل المثال، عندما يقرر الرئيس أن جميع القضايا التي تندرج ضمن اختصاص الدستور الغذائي قد تم النظر فيها ويقترح المضي قدمًا بالمواصفة/اعتمادها، ولكن تلغي الهيئة/الجهاز الفرعي قراره من خلال توافق في الآراء أو عن طريق إجراء تصويت. وتتضمن بعض الخيارات الأخرى ما يلي: اقتراح تخصيص المزيد من الوقت للمناقشة؛ وطلب المشورة من اللجنة التنفيذية كجزء من عملية الاستعراض التقييمي؛ واقتراح تعليق المواصفة إلى حين استعراض أي معلومات جديدة قد يتم عرضها؛ واقتراح مراجعة نطاق المواصفة. ويحوز للرئيس، إذا استُنفدت جميع هذه الخيارات، أن يقترح تعليق العمل أو إيقافه[2].]

[2] لا توجد معايير صارمة للهيئة بشأن متى ينبغي إيقاف العمل، ويتم اتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة. ووافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والخمسين على معايير لتسهيل رصد وضع المواصفات، صادقت عليها الهيئة في دورتها التاسعة والعشرين. وكان ضمن تلك المعايير المعيار الذي يقول بأنه إذا كان أحد البنود لا يزال خاضعًا للدرس في عدّة دورات من دون إحراز أي تقدّم ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء، بوسع اللجنة التنفيذية أن تقترح تعليق العمل عند خطوة معيّنة من خطوات إجراءات وضع المواصفات لفترة زمنية محددة أو أن تقترح وقف العمل أو اتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان إحراز تقدّم.

الرسم التخطيطي